

الثق وهو ما تمت له سنة منها **فصل** اذا كانت الخيل سائمة ذكورا  
واناتا ففيها الزكوة حلاقها فان شاء اعطى عن كل فرس دينارا  
وان شاء قوتها واعطى من قيمتها ربع العشران بلغت نصابا ليس  
في الذكور الخالص شي تقاها وفي الاناث الخالص عن الامام روايتان  
ولا تثنى في البغال والخير ما لم تكن للتجارة وكذا الفضلان والحملان  
والعاجيل الا ان يكون معها كبير وعند ابى يوسف فيها واحدة  
منها ولا في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة المشتركة  
الا ان يبلغ نضيب كل منهما نصابا ومن وجب عليه سن فلم يجد  
عنده دفع ادنى منه مع الفضل واعلى منه واخذ الفضل وقيل  
الجبار للساعي ويجوز دفع القيمة في الزكوة والعشر والخراج و  
المكفارات والنذر وصدقة الفطر وتسقط الزكوة بهلاك  
المال بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف المالك  
الى العفو ولا تثر الى نضاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابى يوسف  
يصرف بعد العفو الاول الى النضاب شائعا والزكوة تتعلق بالنضاب  
دون العفو وعند محمد بها فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين  
شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة فلو هلك خمسة عشر  
من اربعين بعيل يجب بنت مخاض وعند ابى يوسف خمسة وعشرون  
جرا من ستة وثلثين من بنت لبون وعند محمد نصف بنت لبون  
وتعفىها وباخذ الساعي الوسط الا الاعلى والا ادنى ولو اخذ البعاه

ذكوة

ذكوة السوائم والعشر والخراج يفتى اربابها ان يعيدوها خفية ان لم  
يعرفوها في حقها الاخراج **باب** زكوة الذهب  
**والفضة والعروض** نصاب الذهب عشرون مثقالا ونضاب  
الفضة ما يتا درهم وفيهما ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل  
واربعين درهما بحسابه وقال الامام زاد بحسابه وان قل والمعتز فيما  
الوزن وجوبا واداءة وفي الدرهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة  
منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او فضته في حكم الذهب  
والفضة الخالصين وما غلب فضته تعثر قيمته لا وزنه وتشتد  
نية التجارة فيه كالعروض وتجب في تبرها وحليتها وانيتها  
وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من احدىها تقوم بما هو ارفع  
للفقر وتضم قيمتها اليهما ليتم النضاب ويضم احدىها الى الآخر  
بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم مستفاد من جنس نضاب اليه  
في حوله وحكمه ونقصان النضاب في اثنائه الحول لا يضران كل في  
طوبه ولو عمل ذو نضاب لسنتين او نضيب صح ولا تثنى في مال الصبي  
التغلبى وعلى المرأة من مالها على الرجل **باب** العاشر  
هو من نضاب على الطريق لياخذ صدقات التجار ياخذ من المسلم  
ربع العشر ومن الذمى نصفه ومن الحرثي ثمانه ان بلغ مالها نضابا  
ولم يعلم قدر ما ياخذون متاوان علم لخذ مثله لكن ان اخذوا الكل  
لا ياخذ كل بترك قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا الا ياخذون شيئا